المجلس التنفيذي
الدورة الثامنة والثلاثون بعد المائة
روما، 10-11 مايو/أيار 2023

استعراض طرائق عقد الدورات الرسمية وغير الرسمية للمجلس التنفيذي وهيئاته الفرعية

الوثيقة: EB 2023/138/R.10

بند جدول الأعمال: 8(أ)

التاريخ: 12 أبريل/نيسان 2023

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للموافقة

مراجع مفيدة: استعراض تواتر وطرائق عقد دورات المجلس التنفيذي الرسمية وغير الرسمية في الصندوق (EB 2021/133/R.33)

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصيات الواردة في الفقرات 8 و16 و18 و23 من هذه الوثيقة على النحو الوارد في الفقرة 24.

الأسئلة التقنية

ديردرا ماك غرينرا
سكرتيرة الصندوق بالإنابة
مكتب سكرتير الصندوق
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

Katherine Meighan
نائبة الرئيس المساعدة والمستشارة العامة
مكتب المستشار العام
البريد الإلكتروني: k.meighan@ifad.org

استعراض طرائق عقد الدورات الرسمية وغير الرسمية للمجلس التنفيذي وهيئاته الفرعية

أولا – الخلفية

1- ألزمت جائحة كوفيد-19 المنظمات باستعراض عمليات الحوكمة لديها وإعادة مواءمتها مع "الوضع الطبيعي الجديد" للبيئات الافتراضية من أجل ضمان استمرارية الأعمال، والحفاظ على فعالية عمليات صنع القرار والإشراف لصالح هيئاتها الرئاسية.

2- ومن بين التغييرات التي نُفذت في الصندوق استخدام إجراء التصويت بالمراسلة بهدف تبسيط عمليات الموافقة في بيئة افتراضية وتحسين خاصية التعليق على الإنترنت للاستجابة على نحو أفضل لاحتياجات الحوكمة وتيسير جمع التعقيبات. وأدت هذه التغييرات، بالإضافة إلى إعادة هيكلة جداول الأعمال بهدف التخفيف من المناقشات الجارية أثناء الدورة، إلى زيادة الكفاءة من حيث الوقت.

3- وتحققت أيضا كفاءات من حيث التكاليف، كما أظهر تحليل لطول، وتعقيد، وتكاليف دورات المجلس التنفيذي التي عُقدت في عامَي 2019 و2020 فيما يتعلق بكفاءة الاجتماعات الحضورية والافتراضية. وتحققت كفاءات مباشرة من حيث التكاليف بما يتراوح بين 000 35 دولار أمريكي و000 40 دولار أمريكي من الاجتماعات التي عُقدت افتراضيا نتيجة لانخفاض تكاليف السفر والضيافة.

4- وبعد تقييم أثر التغييرات التي أُدخلت، قُدمت مقترحات لتبسيط طرق عمل المجلس التنفيذي لكي يستعرضها المجلس. واعتُبر أنه يلزم وقت إضافي لتقييم مفاضلات وفوائد الطرائق المختلفة ذات الصلة.

5- وتستند التغييرات المقترحة الواردة في هذه الوثيقة إلى نتائج استقصاء غير رسمي للممارسات المعمول بها في وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات المالية الدولية (انظر الملحق الأول)، واستقصاء أُجري مع ممثلي الدول الأعضاء في المجلس في أكتوبر/تشرين الأول 2022، وتعقيبات إضافية جُمعت من ممثلي الدول الأعضاء في المجلس خلال دورة المجلس في ديسمبر/كانون الأول، ومن خلال اجتماعات المنسقين والأصدقاء، والتبادلات غير الرسمية، وحلقة دراسية غير رسمية عُقدت في مارس/آذار 2023.

ثانيا- الاستعراض المقترح للطرائق

ألف- تبسيط المداولات أثناء الدورة

6- **استعراض الوثائق عبر شبكة الإنترنت**: جرى تبسيط مداولات المجلس التنفيذي أثناء دوراته من خلال زيادة استخدام استعراض الوثائق عبر شبكة الإنترنت. ويمكن لممثلي الدول الأعضاء في المجلس، من خلال هذا الإجراء، تقديم التعليقات بواسطة اللوحة الإلكترونية للمنصة التفاعلية للدول الأعضاء لأنواع معينة من الوثائق المعروضة للاستعراض، والتي تقدم الإدارة ردا كتابيا عليها عبر شبكة الإنترنت. وبعد دورة المجلس التنفيذي، تُنشر وثيقة على المنصة تتضمن جميع التعليقات وردود الإدارة عليها باللغات الرسمية الأربع للصندوق.

7- وكانت تعقيبات ممثلي الدول الأعضاء في المجلس على استخدام خاصية التعليق عبر الإنترنت إيجابية. والحال هذه، يُقترح ما يلي:

(أ) الوثائق المعروضة للاستعراض من خلال خاصية التعليق عبر الإنترنت ستكون:

(1) التقارير المالية المعيارية والمتكررة (انظر الملحق الثاني)؛

(2) التقارير المرحلية (انظر الملحق الثاني)؛

(3) برامج الفرص الاستراتيجية القطرية؛

(4) تقييمات الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري.[1]

(ب) الوثائق المدرجة في البند (أ) أعلاه ينبغي عدم ربطها بدورة معينة للمجلس التنفيذي، وبالتالي تعزيز توزيع أكثر توازنا للوثائق على مدار السنة، وإتاحة مرونة أكبر لاستكمال الوثائق واستعراضها من قبل ممثلي الدول الأعضاء في المجلس.

(ج) سيجري تفعيل خاصية التعليق لفترة أربعة أسابيع من أجل تلقي التعليقات من ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي. وستسعى الإدارة للرد على كل تعليق ضمن ثلاثة أيام عمل من استلام التعليق (بالإنكليزية). وستجمّع جميع التعليقات والردود في وثيقة واحدة باللغات الرسمية الأربع للصندوق، تصدر في أقرب وقت ممكن بعد إغلاق خاصية التعليق.

(د) بناء على طلب عضو أو عضو مناوب في المجلس التنفيذي، سيوضع أي بند يقدم للاستعراض من خلال خاصية التعليق عبر الإنترنت على جدول أعمال دورة المجلس المقبلة للنظر فيه. وينبغي تقديم هذه الطلبات إلى الأمانة قبل إغلاق خاصية التعليق.

8- **التوصية**. يوصى بمواصلة الممارسة المتمثلة في النظر في الوثائق المعروضة للاستعراض عبر شبكة الإنترنت من خلال خاصية التعليق على المنصة التفاعلية للدول الأعضاء، على النحو الوارد في الفقرة 7.

9- **أساليب الموافقة**. جرى تبسيط مداولات المجلس التنفيذي أثناء الدورة أيضا من خلال استخدام إجراء التصويت بالمراسلة للموافقة على/إقرار الوثائق التي سبق النظر فيها في اجتماعات أخرى (مثل المشاورات السابقة لانعقاد المجلس) و/أو البنود المعيارية/الإجرائية. ومن خلال هذا الإجراء، يُدعى ممثلو الدول الأعضاء، بمجرد اعتماد جدول أعمال المجلس أثناء الدورة، إلى اتخاذ إجراء بشأن هذه البنود من خلال التصويت بالمراسلة. وسيُدرج أي بند من هذه البنود في جدول أعمال المجلس للنظر فيه أثناء الدورة بناء على طلب عضو أو عضو مناوب في المجلس التنفيذي، شريطة أن يتلقى مكتب سكرتير الصندوق هذا الطلب قبل أسبوع واحد على الأقل من بدء دورة المجلس التنفيذي.

10- وخلال الدورة السابعة والثلاثين بعد المائة للمجلس التنفيذي، أقر ممثلو الدول الأعضاء بالأثر الإيجابي الذي أحدثه إجراء التصويت بالمراسلة في تبسيط المداولات أثناء الدورة. ولكن أشير إلى أن هذا الإجراء يُشكّل عبئا ثقيلا من ناحية الموارد لأنه يتطلب متابعة كبيرة من جانب ممثلي الدول الأعضاء في المجلس ومكتب سكرتير الصندوق لضمان تلبية متطلبات الأغلبية والموافقة على/إقرار هذه البنود حسب الأصول ضمن الجدول الزمني المحدد، وقد يؤدي إلى تأخير في إبلاغ الحكومات بالموافقات على المشروعات/البرامج. وعلاوة على ذلك، فإن توقيت الموافقة على البنود المقدمة إلى المجلس التنفيذي في دورة ديسمبر/كانون الأول من خلال إجراء التصويت بالمراسلة يطرح إشكالية نظرا لقرب نهاية العام وإغلاق الحسابات المالية.

11- ومن أجل تبسيط عمليات الموافقة، أشار ممثلو الدول الأعضاء إلى أنه يمكن النظر في الأخذ بنهج الموافقة أولا بأول: فبدلا من ربط المقترحات بدورات المجلس الرسمية، يمكن توزيع البنود التي سيُنظر فيها بشكل أكثر تجانسا على اجتماعات الهيئات الرئاسية خلال السنة. واستجابة لذلك، ومع مراعاة أن جدولة مقترحات المشروعات والبرامج لينظر فيها المجلس تعتمد أيضا على عوامل خارجة عن سيطرة الصندوق، ستقدم الإدارة وثيقة بشأن التنقيحات المقترحة لإجراءات الموافقة على مقترحات المشروعات/البرامج والعمليات غير السيادية لكي ينظر المجلس فيها في دورة مقبلة.

[1] نظرا إلى الأهمية الاستراتيجية لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية وتقييمات الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري، والفرص التي تتيحها للمشاركة مع الأفرقة القطرية وممثلي الحكومات، سيتواصل إدراجها في المشاورات السابقة لانعقاد المجلس التنفيذي لمناقشتها.

12- كما أكد ممثلو الدول الأعضاء في المجلس على أهمية نشر الوثائق في الوقت المناسب، وهو مبدأ تلتزم به الإدارة بالكامل. وفي عامَي 2021 و2022، نُشر ما يقرب من 90 في المائة تقريبا من الوثائق التي تتطلب اتخاذ إجراء من قبل المجلس (الموافقة، أو الاستعراض أو الإقرار) وفقا للأطر الزمنية المحددة من قبل المجلس. وستواصل الإدارة السعي لضمان التقيد بهذه الأطر الزمنية وفقا للمادة 6 من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي. وتتواصل التوعية مع منشئي الوثائق للتخفيف من مخاطر حدوث هذه التأخيرات. وفي محاولة لتيسير التخطيط للمستقبل والتحديد المبكر للبنود التي سيكون من المفيد إجراء مشاورات بشأنها خلال العملية التكرارية، ستُقدَّم إلى المجلس من الآن فصاعدا وثيقة للعلم في كل دورة، توفر استعراضا مسبقا لمسودتَي جدولَي الأعمال المؤقتين للدورتين المقبلتين.[2]

13- ولزيادة تبسيط المداولات أثناء الدورات وطرق الموافقة المتاحة للمجلس، يُقترح أن ينظر المجلس في البنود التي تقدَّم إليه حاليا من أجل اتخاذ إجراء من خلال التصويت بالمراسلة في بداية الدورة من خلال إجراء "التجميع" للموافقة على البنود.[3] ويتماشى هذا الاقتراح مع الممارسة المعمول بها في منظمات أخرى، بما في ذلك في الاتحاد الأوروبي،[4] ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[5]. وفي كلتا الحالتين، يُقدم جدول الأعمال بنوعين من البنود، وهما: البنود أو النقاط "ألف"، والبنود أو النقاط "باء". والبنود أو النقاط "ألف" هي تلك التي جرت مناقشتها بالفعل في لجان أو هيئات أخرى، وبالتالي فهي ليست مقترحة للمناقشة، وإنما تُقدم للموافقة عليها كمجموعة من البنود في بداية اجتماع الهيئة الرئاسية المعنية. والبنود أو النقاط "باء" هي تلك التي يتعيّن على الهيئة الرئاسية اتخاذ إجراء بشأنها بعد المناقشة أثناء الدورة.

14- وبالتشاور مع رئيس المجلس التنفيذي، يمكن تطبيق إجراء التجميع هذا أثناء الدورة على البنود التي من غير المحتمل أن تثير نقاشا، بما في ذلك:

(أ) البنود المعيارية/الإجرائية، كما هو الحال الآن بالنسبة إلى البنود المقدمة لاتخاذ إجراء بشأنها من خلال التصويت بالمراسلة؛

(ب) مقترحات المشروعات/البرامج التي سبق النظر فيها في المشاورات السابقة لانعقاد المجلس؛

(ج) البنود المعيارية المحالة إلى المجلس لاتخاذ إجراء بشأنها (للموافقة عليها أو إقرارها) والتي سبق أن استعرضتها وأيدتها الهيئات الفرعية.

والبنود التي يُعتبر أنها تتطلب مناقشة لن تُقترح للنظر فيها من خلال هذا الإجراء. وترد في الملحق الثالث أمثلة على أنواع البنود التي يمكن اقتراحها للنظر فيها أثناء الدورة وفقا لإجراء التجميع على أساس هذه المعايير.

15- وكما هو الحال بالنسبة للإجراء الحالي للتصويت بالمراسلة، فإن أي بند يقدَّم للموافقة/للإقرار من خلال إجراء التجميع يوضَع على جدول أعمال المجلس للنظر فيه أثناء الدورة بناء على طلب عضو أو عضو مناوب في المجلس. وبالتالي، سيحتفظ ممثلو الدول الأعضاء بحقهم في طلب إعطاء أي من هذه البنود المجال لمناقشته خلال دورة المجلس التنفيذي، في حال اعتُبر ذلك مناسبا. وفي بداية الدورة وبعد اعتماد جدول الأعمال، سيسعى رئيس المجلس التنفيذي للنظر في هذه البنود وفقا لإجراء التجميع. وسيبسّط هذا الإجراء عمل المجلس والإدارة بتقليله المتابعة المطلوبة بشكل فعال، وتيسير إغلاق حسابات نهاية العام والحسابات المالية، وتسريع إبلاغ الأطراف المعنية بالموافقات.

---

[2] لقد اتخِذ هذا التدبير بالفعل من أجل الدورة الثامنة والثلاثين بعد المائة للمجلس التنفيذي.

[3] كما حُدد في المادة 23 من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي، يمكن مواصلة استخدام التصويت بالمراسلة عندما "... يتعين على المجلس اتخاذ إجراء مما لا يجب تأجيله إلى حين انعقاد دورته التالية ولكنه لا يستدعي الدعوة إلى عقد دورة له ...".

[4] انظر الفقرة 6 من المادة 3 من النظام الداخلي للاتحاد الأوروبي.

[5] https://www.oecd.org/legal/Resolution-Governance-Decision-Making.pdf.

16- **التوصية.** مع مراعاة المكاسب المحتملة من حيث الكفاءات نتيجة زيادة تبسيط عمليات الموافقة، يُوصى باعتماد النظر في البنود وفقا لإجراء التجميع أثناء الدورة على أساس تجريبي للبنود المحددة على هذا النحو في جدول أعمال المجلس، كما هو موضح في الفقرات 13 و14 و15. وسيشمل هذا النموذج التجريبي دورتَي المجلس اللتين ستنعقدان في سبتمبر/أيلول وديسمبر/كانون الأول عام 2023، ودورة أبريل/نيسان–مايو/أيار عام 2024، وستقدم الإدارة بعد ذلك تقريرا إلى المجلس بشأن نتيجة النموذج التجريبي وستعمل على اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان ينبغي مواصلة إجراء التجميع.

17- **الحد الزمني للمداخلات.** أبرز عقد الاجتماعات الافتراضية، وفي الآونة الأخيرة الاجتماعات المختلطة، أهمية المداخلات الموجزة والقصيرة خلال دورات الهيئات الرئاسية. وينطبق ذلك على المشاركين في الاجتماعات وعلى المترجمين الفوريين الذين تزداد مهمتهم صعوبة بسبب البيئة الإلكترونية التي تخضع لمسائل تتعلق، في جملة أمور، بالاتصال، وجودة الصوت، والأجهزة السمعية. ومن أجل مراعاة المناطق الزمنية، والتحديات في مجال الترجمة الفورية، والإرهاق من المنصات الإلكترونية، وعلى نطاق أوسع أفضل الممارسات في استخدام وقت ممثلي الدول الأعضاء في المجلس بكفاءة، يُقترح وضع حد زمني للمداخلات.

18- **التوصية.** من أجل تعزيز استخداما الوقت بكفاءة وضمان حصول جميع الأعضاء على فرص متساوية للتدخل حسب الحاجة، سيوضَع حد زمني لمداخلات ممثلي الدول الأعضاء خلال دورات المجلس التنفيذي وهيئاته الفرعية. ويُقترح أن تكون الحدود الزمنية للمداخلات ثلاث دقائق للبيانات الفردية وخمس دقائق للبيانات المدلى بها باسم مجموعة من الدول الأعضاء (مثل بيانات القوائم/بيانات الجماعات). ولكن يجب تفسير الحدود الزمنية المقترحة بأنها مبدأ توجيهي ستكون لرئيس المجلس التنفيذي السلطة التقديرية لتمديدها أو إلغائها في كل دورة لبنود محددة. وبالإضافة إلى ذلك، بإمكان ممثلي الدول الأعضاء تقديم البيانات التي يدلون بها أثناء الدورة إلى مكتب سكرتير الصندوق لنشرها على المنصة التفاعلية للدول الأعضاء.[6]

باء - طرائق المشاركة

19- أحدثت جائحة كوفيد-19 تغييرات كبيرة في طرائق عقد اجتماعات الهيئات الرئاسية في جميع المنظمات. وأجري استقصاء غير رسمي بين أمانات الهيئات الرئاسية لوكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية في أكتوبر/تشرين الأول 2022 (انظر الملحق الأول للاطلاع على النتائج الموجزة واستبيان الاستقصاء). وتشير النتائج إلى حدوث تحول في جميع المنظمات تجاه الاجتماعات المختلطة، والتي توفر، على الرغم من أنها غالبا ما تكون أكثر تطلبا وتكلفة بالمقارنة مع الاجتماعات الحضورية بالكامل أو الاجتماعات الافتراضية بالكامل، فوائد ملموسة للمشاركين في الاجتماعات من حيث المرونة وتقليل تكاليف السفر على حد سواء. وعلى الرغم من ذلك، أشارت الإجابات إلى فوائد الاجتماعات الحضورية بالكامل، والمتمثلة في تعزيز العلاقات بين الأشخاص والثقة بين الأعضاء. ووصفت إحدى المنظمات هذه الفوائد بأنها بمثابة جمع للمشاركين كافة على مستوى متساو من المشاركة، في حين أشارت منظمة أخرى كانت تتجه نحو اتباع الطريقة الافتراضية أو الطريقة المختلطة لجميع الاجتماعات إلى أنها عادت في عام 2021 إلى عقد اجتماعات حضورية بالكامل لمجلس إدارتها بهدف إعادة بناء ديناميات المجموعة وتعزيز الالتزام والمشاركة اللذين كانا قد تأثرا سلبا بعام من الاجتماعات الافتراضية بالكامل والمختلطة. وفي حين تواصل المنظمات تشجيع المشاركة الحضورية، سيكون لدى المشاركين خيار الاتصال بصورة افتراضية في معظم المنظمات في المستقبل. وأشارت إحدى المنظمات إلى أنه في حين أصرت الدول الأعضاء على عقد اجتماعات حضورية للمفاوضات، اختار العديد من المندوبين الحضور بصورة افتراضية شريطة أن تكون منصة الاجتماع مستقرة وسهلة الاستخدام – وإلى أنه من غير المتوقع العودة إلى الاجتماعات الحضورية بالكامل، باستثناء الاجتماعات

[6] تُنشر هذه البيانات كما وردت على المنصة التفاعلية للدول الأعضاء المتاحة للجمهور.

النادرة التي تتطلب التصويت. وكشف الاستقصاء أيضا عن أن بعض المنظمات تعتمد طرائق عقد اجتماعات مختلفة لمختلف الهيئات الرئاسية، حيث يجتمع بعضها حضوريا ويجتمع البعض الآخر بطريقة افتراضية أو مختلطة.

20- وفي الصندوق، عُقدت الدورات الأخيرة للمجلس التنفيذي وهيئاته الفرعية في صيغة مختلطة، وعُقدت اجتماعات أخرى افتراضيا مثل الحلقات الدراسية غير الرسمية والمشاورات السابقة لانعقاد المجلس التنفيذي واجتماعات منسقي القوائم والأصدقاء. وفي حين كان هناك اتجاه تصاعدي واضح في المشاركة بالحضور الشخصي في دورات المجلس الأخيرة التي عُقدت بصورة مختلطة، كان الأمر مختلفا بالنسبة إلى اجتماعات الهيئات الفرعية، حيث لوحظ تراجع في المشاركة الحضورية وارتفاع في طلبات المشاركة افتراضيا.

21- وعبّر ممثلو الدول الأعضاء في المجلس عن تفضيلهم للاجتماعات الحضورية، ودعوا إلى المرونة في تحديد طرائق عقد اجتماعات المجلس وهيئاته الفرعية. وإدراكا منهم بأن المشاركة بالحضور الشخصي قد لا تكون دائما ممكنة، طلب ممثلو الدول الأعضاء أن يواصل الصندوق توفير الطريقة المختلطة لضمان مشاركة واسعة. وجرى الإقرار بأنه ينبغي، بشكل عام، اعتبار المشاركة الافتراضية عنصرا مكملا للمشاركة الحضورية لا بديلا عنها في اجتماعات الهيئات الرئاسية. وجرت الإشارة أيضا إلى أن الطريقة الافتراضية فقط ليست مستصوبة للدورات الرسمية للمجلس التنفيذي نظرا إلى أنها قد تحد من فرص بناء التوافق في الآراء والتفاعلات الحضورية.

22- ويوجز الجدول 1 المزايا والعيوب المتصورة لمختلف طرائق الاجتماع على أساس تجربة الصندوق.

الجدول 1

مزايا وعيوب مختلف طرائق اجتماعات الهيئات الرئاسية

	حضورية بالكامل	*افتراضية بالكامل*	*مختلطة*
المزايا	**زيادة فرص التفاعلات الحضورية وبناء توافق في الآراء**، بما في ذلك التبادلات غير الرسمية على هامش الاجتماع وفرص لبناء علاقات بين الأشخاص وثقة بين الأعضاء ومع الإدارة. **خدمات الترجمة الفورية** • قد تكون تكاليف الترجمة الفورية أقل مقارنة بالسياق المختلط أو الافتراضي بالنظر إلى أنه يمكن أن تكون فترات مناوبة الترجمة الفورية أطول؛ • عدد أقل من الانقطاعات في الترجمة الفورية الناتجة عن مشاكل في اتصال المتحدثين. تعتبر الإجراءات ميسرة للاعتماد الرسمي للقرارات في حال طلب ممثلو الدول الأعضاء **طرح أحد القرارات للتصويت**، بالمقارنة مع الطرائق الافتراضية والمختلطة.	**انخفاض التكاليف** (السفر والإقامة وخدمات المؤتمرات واللوجستيات) **انخفاض في البصمة البيئية** بسبب السفر المحدود. **المشاركة الميسرة** – قدرة ممثلي دول أعضاء إضافيين من العواصم، من الذين لا يسافرون عادة، على الحضور أو المراقبة. وعلاوة على ذلك، زيادة الكفاءة من حيث الوقت لاتصال المشاركين في الاجتماع بصورة افتراضية، دون الحاجة إلى التنقل للوصول إلى مكان الاجتماع. زيادة **المرونة في حالة الأحداث غير المتوقعة** التي قد تحول دون القدرة على عقد اجتماعات حضورية.	**انخفاض التكاليف جزئيا** (انخفاض تكاليف السفر) **انخفاض البصمة البيئية** بسبب السفر المحدود. **المشاركة الميسرة** - قدرة ممثلي دول أعضاء إضافيين من العواصم، من الذين لا يسافرون عادة، على الحضور أو المراقبة. وعلاوة على ذلك، زيادة الكفاءة من حيث الوقت لاتصال المشاركين في الاجتماع بصورة افتراضية، دون الحاجة إلى التنقل للوصول إلى مكان الاجتماع. زيادة **المرونة في حالة الأحداث غير المتوقعة** التي قد تحول دون القدرة على عقد اجتماعات حضورية.
العيوب	**التبعات من حيث التكلفة** المرتبطة بالسفر والإقامة وخدمات المؤتمرات واللوجستيات. **زيادة البصمة البيئية** بسبب زيادة السفر. **وضع حدود قصوى لعدد المشاركين في الاجتماعات** بسبب سعة مكان الاجتماع.	**الافتقار إلى التفاعل الحضوري** • غياب الفرص المتاحة للتبادلات غير الرسمية على هامش الاجتماع، والتي غالبا ما تكون أساسية لبناء توافق في الآراء؛ • الافتقار إلى فرص إقامة التواصل الشبكي وإلى حيز لبناء العلاقات الشخصية والثقة بين ممثلي الدول الأعضاء في المجلس، لا سيما بالنسبة إلى ممثلي الدول الأعضاء الجدد في المجلس التنفيذي؛ • فقدان الاتصال مع المندوبين، والافتقار إلى التفاعل المباشر بين الإدارة وممثلي الدول الأعضاء في المجلس. **خدمات الترجمة الفورية**	**زيادة التكاليف** (خاصة فيما يتعلق بالموارد البشرية) بالنظر إلى الحاجة إلى خدمة اجتماع حضوري واجتماع افتراضي في الوقت ذاته. يمكن تعويض التوقعات بشأن انخفاض تكاليف السفر وتقليل البصمة البيئية بسبب السفر المحدود بصورة جزئية أو كلية إذا قرر الأعضاء المشاركة الحضورية في جزء من الاجتماع وبصورة افتراضية في جزء آخر منه. **محدودية التفاعل الحضوري**

• قد تخضع لقواعد مختلفة في البيئتين الافتراضية والمختلطة بالمقارنة مع الاجتماعات الحضورية، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف. وتكون فترات مناوبة الترجمة الفورية أقصر بالضرورة نظرا للصعوبات المتزايدة التي تفرضها البيئة الافتراضية أو المختلطة. وقد يستلزم ذلك تعيين عدد أكبر من المترجمين الفوريين لاجتماع معين؛ • النفقات الإضافية للمنصات الافتراضية وأدوات عقد الاجتماعات عن طريق الفيديو مع توفير الترجمة الفورية؛ • انقطاع خدمات الترجمة الفورية إذا واجه المشاركون المشاكل في الاتصال أو لم يمتثلوا لقواعد السلوك ذات الصلة (استخدام سماعات الرأس، والميكروفونات المناسبة، وما إلى ذلك) **الاعتبارات اللوجستية** • يمكن أن يؤدي الاختلاف في المناطق الزمنية إلى إعاقة الحضور؛ • تعني الحاجة إلى مراعاة الفروق الزمنية إلى أقصى حد ممكن أنه يمكن تخصيص عدد أقل من الساعات في اليوم الواحد، الأمر الذي يؤدي إلى عقد اجتماعات على مدى عدد أكبر من الأيام؛ • قد يواجه المشاركون تحديات ذات صلة بالصوت/الفيديو بناء على موثوقية اتصالهم.	• تقتصر فرص التبادلات غير الرسمية على المشاركين الحاضرين شخصيا في مكان الاجتماع، مما يؤثر على بناء توافق في الآراء وفرص التواصل الشبكي بين الأعضاء؛ • لا يمكن للمشاركين الافتراضيين المشاركة في المفاوضات "الجانبية"، مما يعيق الإدماج وبناء توافق في الآراء. **خدمات الترجمة الفورية** • قد تخضع لقواعد مختلفة في البيئتين الافتراضية والمختلطة بالمقارنة مع الاجتماعات الحضورية، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف. وتكون فترات مناوبة الترجمة الفورية أقصر بالضرورة نظرا للصعوبات المتزايدة التي تفرضها البيئة الافتراضية أو المختلطة. وقد يستلزم ذلك تعيين عدد أكبر من المترجمين الفوريين لاجتماع معين؛ • النفقات الإضافية للمنصات الافتراضية وأدوات عقد الاجتماعات عن طريق الفيديو مع توفير الترجمة الفورية؛ • انقطاع خدمات الترجمة الفورية إذا واجه المشاركون مشاكل في الاتصال أو لم يمتثلوا لقواعد السلوك ذات الصلة (استخدام سماعات الرأس، والميكروفونات المناسبة، وما إلى ذلك)
تحديات عملية متعلقة بالاعتماد الرسمي للقرارات إذا طلب ممثلو الدول الأعضاء **أن يُقدم قرار للتصويت عليه**، لا سيما إذا كان التصويت سيجري بالاقتراع السري مع مراعاة أن استخدام نظام التصويت الإلكتروني في الصندوق مرهون بموافقة المجلس التنفيذي عليه أولا.	**الاعتبارات اللوجستية** • يمكن أن يؤدي الاختلاف في المناطق الزمنية إلى إعاقة الحضور.

• تعني الحاجة إلى مراعاة الفروق الزمنية إلى أقصى حد ممكن أنه يمكن تخصيص عدد أقل من الساعات في اليوم الواحد، الأمر الذي يؤدي إلى عقد اجتماعات على مدى عدد أكبر من الأيام؛ • قد يواجه المشاركون تحديات ذات صلة بالصوت/الفيديو بناء على موثوقية اتصالهم. تحديات عملية متعلقة بالاعتماد الرسمي للقرارات إذا طلب ممثلو الدول الأعضاء **أن يُقدم قرار للتصويت عليه**، لا سيما إذا كان التصويت سيجري بالاقتراع السري مع مراعاة أن استخدام نظام التصويت الإلكتروني في الصندوق مرهون بموافقة المجلس التنفيذي عليه أولا.	

23- **التوصية.** مع الأخذ في الاعتبار تجربة الصندوق في مختلف طرائق عقد الاجتماعات، والحاجة إلى إتاحة المشاركة في جميع المناطق الزمنية، والاتجاهات السائدة في الصندوق منذ تجريب العودة إلى الاجتماعات الحضورية، والاتجاهات السائدة في المنظمات المقارنة، والتعقيبات الواردة من ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي، تُقترح التوصيات التالية:

(أ) تُعقد دورات المجلس التنفيذي بصورة حضورية بالكامل في مقر الصندوق[7] على مدار يومين إلى ثلاثة أيام كاملة، مع إتاحة الطريقة المختلطة لمن لا يمكنهم التواجد في روما لحضور الاجتماع. وطريقة الحضور الشخصي هي الطريقة المفضلة للدورات الرسمية للمجلس التنفيذي بالنظر إلى البنود الاستراتيجية، ومن أجل تعزيز علاقات شخصية أقوى بين الأعضاء والإدارة، وفي حالة دورة أبريل/نيسان-مايو/أيار، بسبب قربها من معتكف المجلس التنفيذي.

(ب) تجرى المشاورات السابقة لانعقاد المجلس التنفيذي بصيغة افتراضية بالكامل. ومن شأن ذلك أن ييسر المشاركة المناسبة والفعالة من ناحية التكلفة لأفرقة الصندوق القطرية عند الحاجة، بالنظر إلى الطابع اللامركزي المتزايد للمنظمة. كما يمكن انعقاد هذه المشاورات حضوريا إذا لزم الأمر. وستُبذل جهود لجدولة المشاورات السابقة لانعقاد المجلس التنفيذي بما يتيح الوقت الكافي لاستعراض الوثائق، وتقديم التعقيبات وردود الإدارة عليها؛

(ج) تُعقد الحلقات الدراسية غير الرسمية بصيغة افتراضية بالكامل، مع إمكانية تنظيمها بصورة حضورية في حال اعتُبر ذلك ضروريا، رهنا بحساسية و/أو خصوصيات الموضوع قيد النظر[8]؛

(د) تُعقد اجتماعات منسقي القوائم والأصدقاء بصورة حضورية بالكامل في مقر الصندوق، مع خيار عقد اجتماعات افتراضية إذا ما حالت قيود الوقت أو أسباب أخرى دون انعقاد الاجتماع حضوريا؛

(ه) تُعقد اجتماعات ودورات الهيئات الفرعية للمجلس التنفيذي بصورة حضورية بالكامل في مقر الصندوق، وتُتاح الطريقة المختلطة لمن لا يمكنهم التواجد في روما لحضور الاجتماع.

ثالثا- التوصيات

24- إن المجلس التنفيذي مدعو إلى النظر في التوصيات الواردة في الفقرات 8 و16 و18 و23، والتي تهدف إلى تعزيز فعالية وكفاءة عمليات حوكمة المنظمة، والموافقة عليها.

[7] عُدِّل النظام الداخلي للمجلس التنفيذي خلال جائحة كوفيد-19 لضمان استمرارية العمل (EB 2020/130/V.B.C.1). ووفقا للمادة 3 من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي، "يجوز عقد دورات المجلس التنفيذي بالوسائل الافتراضية عندما يقرر الرئيس أن عقد دورة حضورية فعلية غير ممكن أو غير مناسب لجميع ممثلي الدول الأعضاء".

[8] قد يطلب ممثلو الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي عقد حلقات دراسية غير رسمية محددة حضورية.

موجز نتائج استقصاء المتابعة غير الرسمي بشأن طرائق عقد اجتماعات الهيئات الرئاسية

1- قام مكتب سكرتير الصندوق بإجراء استقصاء غير رسمي بين أمانات الهيئات الرئاسية لوكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية في عام 2021 بشأن التغييرات في طرائق الحوكمة التي حدثت نتيجة جائحة كوفيد-19. وأُجري استقصاء متابعة غير رسمي بين نفس المجموعة في أكتوبر/تشرين الأول 2022 (يُعرض الاستبيان أدناه)، وجرى تلقي 19 إجابة (سبع إجابات من مجموعة وكالات الأمم المتحدة و12 إجابة من مجموعة المؤسسات المالية الدولية).

2- ويمكن إيجاز النتائج والاعتبارات الرئيسية الناتجة عن استقصاء المتابعة على النحو التالي:

(أ) أشارت غالبية الإجابات إلى **تحول نحو طريقة الاجتماع المختلط**، و أنها ستكون الطريقة المفضلة في المستقبل. وفي حين شجعت عدة منظمات المشاركة الحضورية في اجتماعات الهيئات الرئاسية، فإن إمكانية الاتصال بصورة افتراضية ستظل خيارا. وأشارت إحدى المنظمات إلى أنه بينما كانت تتجه نحو اتباع الطريقة الافتراضية/المختلطة لعقد جميع الاجتماعات، عادت في عام 2021 إلى عقد اجتماعات حضورية بالكامل لمجلس إدارتها "بهدف إعادة بناء ديناميات المجموعة وتعزيز الالتزام/المشاركة اللذين كانا قد تأثرا سلبا بعام من الاجتماعات الافتراضية بالكامل والمختلطة".

(ب) وأبلغت أربع منظمات فقط عن عودتها إلى عقد اجتماعات حضورية بالكامل، وسلطت إحداها الضوء على أن من شأن ذلك أن يكفل تكافؤ الفرص لجميع المشاركين، في حين أشارت منظمة أخرى إلى أن وقف الطريقة الافتراضية سيحول دون تكبد تكاليف إضافية لتغطية جلسات الترجمة الفورية الإضافية وتكاليف تكنولوجيا الترجمة الفورية، وأشارت منظمة أخرى إلى أن خططها لاتباع الطريقة الحضورية بالكامل قد تستمر في التطور مستقبلا. وأشارت منظمة خامسة إلى أنه لم يُتخذ أي قرار بعد بشأن ما إذا كانت ستتم العودة إلى الاجتماعات الحضورية بالكامل.

(ج) وسلط المجيبون الضوء على **فوائد الاستمرار في عقد اجتماعات الهيئات الرئاسية بصيغة مختلطة**. وشملت هذه الفوائد، من ضمن أمور أخرى، توفير مرونة إضافية للمشاركين في الاجتماعات، وخفض تكاليف السفر والبصمة البيئية. وتضمنت بعض التعقيبات المقدمة بشأن الاجتماعات المختلطة ما يلي:

> "تتسم هذه الطريقة المختلطة، كما ذُكر سابقا، بالكفاءة والمرونة الشديدتين بالنظر إلى عدم إقامة جميع المديرين بصفة دائمة في المقر الرئيسي. وفي حالة اجتماعات [الهيئات الرئاسية]، ثبت أيضا أنها ذات كفاءة كبيرة في السماح للمسؤولين الرفيعي المستوى بالمشاركة، بدلا من قيامهم بتفويض المشاركة إلى محافظين مناوبين أو مؤقتين".
>
> "أصبحت الطريقة المختلطة الصيغة المعيارية لاجتماعات الهيئات الرئاسية الرسمية أو شبه الرسمية في [اسم المنظمة]، وذلك على الرغم من أن الاجتماعات المختلطة أكثر تطلبا وتكلفة من الاجتماعات الحضورية بالكامل أو الاجتماعات الافتراضية بالكامل".
>
> "لاحظنا أنه في حين تصر الدول الأعضاء على الاجتماعات الحضورية للمفاوضات، فإن العديد من المندوبين يختارون الحضور الافتراضي، شريطة أن تكون المنصة مستقرة وسهلة الاستخدام. ومن غير المتوقع العودة إلى الاجتماعات الحضورية بالكامل، باستثناء الاجتماعات النادرة التي تتطلب التصويت".

(د) وأبلغ عدد قليل من المنظمات عن استخدام **طرائق مختلفة لعقد اجتماعات مختلف الهيئات الرئاسية** - فعلى سبيل المثال، انعقد اجتماع هيئاتها الرئاسية الأساسية بصورة حضورية، في حين أُتيحت

الطريقة الافتراضية أو المختلطة لاجتماعات اللجان ومجالس الإدارة الأخرى. وأشارت إحدى المنظمات إلى أنه، بالنسبة إلى بعض هيئاتها الرئاسية، من المقرر عقد نصف الاجتماعات حضوريا والنصف الآخر افتراضيا.

(ه) وكانت **الممارسات الجديدة** التي استُحدثت نتيجة لجائحة كوفيد-19، والتي تعتزم المنظمات الإبقاء عليها في المستقبل، مرتبطة باستخدام إجراءات التصويت الافتراضي والتطورات التكنولوجية الأخرى مثل منصات تكنولوجيا المعلومات المتخصصة لعقد اجتماعات الهيئات الرئاسية.

استبيان الاستقصاء

بالمضي قدما في حقبة ما بعد الجائحة،

1- هل تخطط منظمتك للعودة إلى عقد اجتماعات الهيئات الرئاسية بصورة حضورية بالكامل (بما يعني عدم وجود إمكانية لاتصال المندوبين بصورة افتراضية)؟

(أ) يرجى تحديد ما إذا كان ذلك سينطبق على جميع الهيئات الرئاسية و/أو ما إذا كان من المتوقع الاستعانة بطرائق مختلفة للهيئات الرئاسية والهيئات الفرعية المختلفة.

2- هل ستعتمد منظمتك مزيجا من طرائق عقد الاجتماعات للهيئات الرئاسية المختلفة؟ على سبيل المثال، عقد اجتماع الهيئات الرئاسية الأساسية بصورة حضورية في حين تجتمع الهيئات الفرعية الأصغر أو مجموعات العمل بصورة افتراضية أو بطريقة مختلطة فقط.

3- هل ستواصل منظمتك إتاحة:

(أ) اجتماعات افتراضية (أي باتصال جميع المندوبين بصورة افتراضية وعدم حضور أي منهم شخصيا)؟

(ب) اجتماعات مختلطة (أي بحضور بعض المندوبين شخصيا واتصال البعض الآخر بصورة افتراضية)؟

(ج) يرجى تقديم تفاصيل إضافية، بما في ذلك أسباب مواصلة أو وقف طرائق عقد الاجتماع هذه.

4- هل تخطط منظمتك للإبقاء على أية ممارسة جديدة جرى استحداثها كنتيجة لجائحة كوفيد-19 ويمكن أن تكون قد أدت إلى أساليب حوكمة أكثر كفاءة؟ مثل تبسيط جداول أعمال الاجتماعات عن طريق نقل النظر في بنود معينة إلى ما قبل أو ما بعد الاجتماع نفسه. يرجى تقديم المزيد من التفاصيل.

التقارير المالية المعيارية المتكررة والتقارير المرحلية المقدمة للاستعراض عبر شبكة الإنترنت من خلال خاصية التعليق

1- تشمل القائمة أدناه البنود المقدمة حاليا لاستعراضها من قبل المجلس التنفيذي من خلال خاصية التعليق عبر الإنترنت في المنصة التفاعلية للدول الأعضاء. وتُقترح هذه التقارير المالية المعيارية المتكررة والتقارير المرحلية[9] على المجلس التنفيذي لاستعراضها من خلال إجراء الاستعراض عبر شبكة الإنترنت على النحو الوارد في الفقرات 6 إلى 8:

- تقرير كفاية رأس المال – (نصف سنوي)
- تقرير عن مخاطر إدارة الأصول والخصوم
- الإدارة المالية للمشروعات: تقرير مرحلي سنوي يتضمن استعراض الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات للمشروعات الممولة من الصندوق
- تحديث عن تنفيذ سياسة الصندوق لمكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب، ووظيفة الرقابة (الإبلاغ المخصص)
- تقرير مرحلي بشأن استراتيجية التنوع والإنصاف والشمول في الصندوق
- تقرير مرحلي بشأن تنفيذ سياسة المنح في الصندوق (يشمل ملحقا يدرج المنح التي وافق عليها رئيس الصندوق)
- تحديث بشأن مشاركة الصندوق في لجنة الأمن الغذائي العالمي
- تقرير مرحلي بشأن تنفيذ الصندوق للالتزامات المتعلقة بمؤتمر قمة النظم الغذائية
- تقرير مرحلي بشأن مشاركة الصندوق في التعاون الثلاثي والتعاون بين بلدان الجنوب
- تقرير مرحلي بشأن مشاركة الصندوق في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية
- تحديث عن الجهود التي يبذلها الصندوق لمكافحة خطاب الكراهية والعنصرية وأشكال التمييز الأخرى
- تقرير مرحلي بشأن إطار الشراكات في الصندوق (في نهاية كل دورة تجديد موارد)

2- يمكن إدراج أي من البنود المقترحة للاستعراض من خلال خاصية التعليق عبر الإنترنت في المنصة التفاعلية للدول الأعضاء، في جدول أعمال المجلس للنظر فيه أثناء الدورة بناء على طلب عضو أو عضو مناوب في المجلس.

[9] هذه القائمة مخصصة لأغراض توضيحية فقط وليست شاملة.

البنود المعيارية التي يمكن اقتراحها من أجل اتخاذ إجراء من خلال إجراء التجميع

1- تشمل القائمة[10] أدناه البنود التي تستعرضها وتؤيدها الهيئات الفرعية للمجلس و/أو المشاورات السابقة لانعقاد المجلس قبل تقديمها إلى المجلس للموافقة عليها أو إقرارها، بالإضافة إلى البنود المعيارية/الإجرائية التي من غير المحتمل أن تثير نقاشا. ويمكن اقتراح هذه البنود، التي تقدم حاليا إلى المجلس من أجل اتخاذ إجراء بشأنها من خلال إجراء التصويت بالمراسلة، من أجل أن يتخذ المجلس التنفيذي إجراء بشأنها[11] من خلال إجراء التجميع، وستواصل الهيئة الفرعية المختصة/منتدى آخر (مثلا المشاورات السابقة لانعقاد المجلس) استعراضها قبل أن ينظر فيها المجلس:

- المسائل المالية:
  - خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام YYYY [للإقرار]
  - بيان سياسة الاستثمار في الصندوق لعام YYYY [للموافقة]
  - القوائم المالية الموحدة للصندوق حتى 31 ديسمبر/كانون الأول لعام YYYY [للموافقة]
  - اختيار مراجعي الحسابات الخارجيين [للموافقة]
- المسائل التشغيلية:
  - مقترحات المشروعات/البرامج التي جرى النظر فيها بالفعل في المشاورات السابقة لانعقاد المجلس [للموافقة]
- الحوكمة:
  - التواريخ المقترحة لدورات المجلس التنفيذي التي ستُعقد في عام YYYY [للموافقة]
  - تواريخ الزيارات القطرية للمجلس التنفيذي للصندوق لعام YYYY [للموافقة]
  - مسودة جدول الأعمال المؤقت للدورة xxx لمجلس محافظي الصندوق [للموافقة]
  - دعوة مراقبين إلى حضور دورات مجلس المحافظين [للموافقة]
- مسائل أخرى:
  - مذكرات التفاهم [للموافقة]
  - الاتفاقيات الإطارية للتمويل المشترك [للموافقة]
  - اتفاقيات الشراكة/التعاون [للموافقة]

1- يمكن إدراج أي من البنود المقترحة من أجل اتخاذ إجراء بشأنها من خلال إجراء التجميع في جدول أعمال المجلس للنظر فيها أثناء الدورة بناء على طلب عضو أو عضو مناوب في المجلس.

[10] هذه القائمة مخصصة لأغراض توضيحية فقط وليست شاملة.

[11] تيسيرا لسير الاجتماع، توضع إلى جانب كل بند من بنود جدول الأعمال إحدى العبارات التالية للإشارة إلى الإجراء المطلوب اتخاذه من المجلس: [للموافقة]؛ [للإقرار].